تطور البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي في الاقتصاديات الغربية الحديثة ـ الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ـ

دكتور/ إسماعيل مومني (*)

الملخص:

تأتي هذه الدراسة في إطار البحث عن مسار تطور القطاع الوقفي والتطوعي في التجارب الغربية الحديثة، والذي أضحى يشكل كيانا اقتصاديًّا هامًا؛ يسهم مساهمة فعالة في مسيرة النمو والتطور في الاقتصاديات الغربية، وذلك من خلال إشراكه في دعم جهود التنمية في جميع مجالات النفع الاقتصادي والاجتماعي، وبحسب الدراسة وعند التدقيق في ملامح البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي من المنظور الغربي؛ ومن خلال التجربة الوقفية الحديثة في الاقتصاد الأمريكي؛ نجد أن الاهتمام بالقطاع الوقفي والتطوعي يتعدى تطوير الجانب الجزئي منه ـ أي الوحدات الوقفية (المؤسسة الوقفية) ـ، من النواحي التشريعية، الإدارية والاستثمارية؛ إلى الاهتمام بالجانب الكلي للقطاع ككل، وهو ما أعطى فعالية للنظام الوقفي في ظل الهيكل الحديث لهذه الاقتصاديات.

(*) أستاذ مساعد وباحث بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة سطيف ١ ـ الجزائر.

مقدمة (إشكالية الدراسة وأهدافها):

ليس الغرض من هذه الدراسة هو عرض التجربة الوقفية في الغرب، ومن ثمة مقارنتها بالتجربة الوقفية في الوطن العربي؛ لأن ذلك قد يكون غير مجدي من حيث اختلاف البعد الحضاري لكل من القطاع الوقفي والتطوعي في المنظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي، لكن قد يكون من المفيد عرض بعض الصور الحديثة للمؤسسات الوقفية الأجنبية؛ بما يدعم البناء المؤسسي التقليدي للأوقاف في الوطن العربي، حيث إن استقراء التجارب الوقفية الأجنبية الحديثة يكشف لنا أن عدة نماذج من البناء المؤسسي الوقفي؛ قد حققت نجاحات مهمة في الاقتصاديات الحديثة لعديد الدول التي تحتل الصدارة حاليًّا في القوى الاقتصادية العالمية كالاقتصاد الأمريكي والبريطاني وحتى الياباني، وهو أمر يقودنا إلى طرح تساؤل أساسي: كيف تطور البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي في إطار التجربة الغربية الحديثة؟ وهو تساؤل يقودنا حتمًا إلى البحث في مصادر نمو القطاع الوقفي، ومجالات الاستفادة منه اقتصاديًّا واجتماعيًّا في التجربة الغربية، وهو ما فرض الاستعانة بدراسة حالة حول أهم النماذج الاقتصادية التي حققت نجاح مهم في هذا المجال، وانطلاقًا من النجاح الذي تحقق من البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب أخرى تتعلق بإتاحة البيانات الإحصائية وتحيينها المستمر؛ جعلتنا نهتم بهذا النموذج؛ كما سيأتي بيانه في الدراسة.

أولاً: تطور القطاع الوقفي والتطوعي في الفكر الغربي وصيغه المؤسسية الحديثة:

١- نشأة وتطور القطاع الوقفي في الغرب: هناك أدوار تاريخية مر بها البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي في الغرب؛ حيث ظهرت الأوقاف على ساحة المجتمع الأوروبي تحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، ثم مع هبوط الإقطاعية وظهور الدولة الحديثة والنظام الرأسمالي أصلحت قوانين الأوقاف؛ وهنا بدأ دور آخر للأوقاف؛ حيث أصبح مفهوم الأوقاف يتماشى وأركان الدولة الحديثة، وتخبرنا المصادر التاريخية أنه أثناء احتكاك وتواصل الحضارة الإسلامية بالغرب الأوروبي بفعل الحروب الصليبية؛ جرى نقل نظام الوقف الإسلامي إلى الغرب الأوروبي وبالتحديد إلى بريطانيا؛ حيث ظهر أول وقف قريب للمفهوم الإسلامي لهذا النظام عام ١٢٢٤م على يد (والتردي ميرتون) الذي كان يعمل مستشارًا لملك انجلترا هنري الثالث؛ حيث إن المتأمل لنص أو صك الوثيقة الوقفية يجد أنه سار على نفس صيغة الوقف الإسلامي مع بعض العبارات المغايرة.. خاصة الديباجة وكذا تحديد المستفيد من الوقفية[١]، وباستقراء النصوص الوقفية في الغرب يتضح أن هناك سببان معترف بهما شرعًا لتأسيس الأوقاف في الغرب يطلق عليهما مصطلحي الوقف العام والخاص، وأن كان الوقف العام قد خرج من النطاق الديني الكنسي الضيق إلى أوجه الخير المتعددة؛ فإن الوقف الخاص يعتبر جانباً من جوانب قانون المواريث، وهو ما يبين الفرق الواضح بينه وبين الوقف الإسلامي؛ حيث إن الوقف الخاص في أمريكا مسموح به لسببين متعلقين بالمواريث:

(١) فاطمة عبد الرحمان أحمد أبو العلا ، التنمية بين الوقف الإسلامي والمنظمات غير الحكومية الأخرى ـ دراسة مقارنة للمجتمع المصري ـ رسالة ماجستير، إشراف/ نبيل السمالوطي، جامعة الأزهر، ٢٠١٠م، ص ٦٦.

أولاهما حماية مصالح غير المكلفين (الصبيان مثلاً والقاصرين عقلاً)، وثانيهما لإقرار خلافة ثابتة في الميراث[1]، ورغم هذه القوانين الضابطة للعملية الوقفية في الغرب فإنه لا يخلو مما يسمى بـ«التعسف في استعمال الوقف»؛ فقد اكتشف بعض الرأسماليين الكبار مثلاً بأنه من الممكن استعمال الوقف الخيري التقليدي لأسباب تجارية في أواخر القرن التاسع عشر، وبدؤوا في تأسيس ما يسمى بالأوقاف الاستثمارية **investment trusts** أو التجارية **corporate trusts** كرد فعل على القيود المفروضة على الاحتكارات و الكارتلات، ففي الوقف الاستثماري يلجأ كل صاحب شركة من مجموع الشركات العاملة إلى وقف عدد من الأسهم، وبصفتهم واقفي الوقف يعينون أنفسهم الموثوق بهم؛ الذين يديرون أعمال الوقف لمصلحة المستفيدين الذين هم أصحاب أسهم الشركات المشاركين في الوقف (يعني أنفسهم)، ولذلك يستطيعون أن يجتمعوا أو يتشاوروا ويأخذوا القرارات اللازمة للسيادة على ميدان كامل من ميادين الصناعية أو التجارية متجنبين القوانين المانعة لتشكيل الكرتلات، وكان رد الحكومة على ذلك في ١٨٩٠م بوضع قانون مضاد للأوقاف الاستثمارية **The Sherman anti - trust act** -، والذي أضر كثيرًا بالأوقاف الاستثمارية؛ ولكنه لم ينجح إلا مع وصول الرئيس الجديد **Theodore Roosevelt** في ١٩١١م.

من جهة أخرى قد يأخذ تأسيس الأوقاف في الغرب وسيلة احتيالية للهروب من دفع الضرائب والمصاريف الخاصة بالتركة، أو ما يسمى بالوقف الحي **living**

(١) بيتر مولان، الوقف و أثره على الناحية الاجتماعية ـ عبر من التجربة الأمريكية في استعمال الأوقاف الغربية ـ، ندوة الوقف الإسلامي، جامعة الإمارات العربية المتحدة٦-٧. ديسمبر١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦٧.

trust[1]، ومهما تكن الأسباب الخلفية لنشأة المؤسسات الوقفية في الغرب؛ سواء من حيث الحصول على تسهيلات ضريبة أو بغرض الاحتكار والهيمنة الاستثمارية والتجارية فليس مهما البحث عن الأسباب التي تدفع الشركات الرأسمالية في المجالات غير الهادفة للربح، وهو لخصه أحد المديرين التنفيذيين السابقين في مؤسسة فورد التي لها إسهام هائل في المجال الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: «نحن نحمي أنفسنا وعملنا»[2]، بل نهدف من عرض هذه النماذج إلى كشف العلاقات التنظيمية والتكاملية بين القطاعات الاقتصادية (القطاع الخاص، العام والوقفي) في توفير منافع تخدم المجتمع وتشارك في العملية الاقتصادية والتنموية، فلقد تطور القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتطوعي في اقتصاديات الدول الغربية بشكل لافت، وأصبح من مكونات المعادلة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فمع بداية عام ٢٠٠٥م تم إدراج العمل التطوعي في مسودة الدستور الأوربي، ثم أدرج في الميثاق الأوروبي كأحد النشاطات الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوربية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتعتبر الأنموذج المعتبر في نجاح القطاع الوقفي والتبرعي بالنسبة للتجربة الغربية، ففي دراسة حديثة قام بها الاقتصادي «روبرت شابيرو**robert chapiro**» حول القيمة التي تضيفها مؤسسات الأوقاف الاجتماعية «**community foundation**» في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وجد أن كل «١ دولار» تنفقه هذه المؤسسات تولد أكثر من «٨ دولارات» من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتبعاً لذلك فإن الضرائب التي تحققها الحكومة الأمريكية

(١) المرجع نفسه.

(٢) خفاجي ريهام أحمد محروس، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ. ص ٨٣.

من هذه العوائد تتجاوز حجم الإعفاءات الضريبية التي تمنحها لهذه المؤسسات ابتداء[1].

٢- الصيغ المؤسسية للقطاع الوقفي والتطوعي في التجربة الغربية الحديثة:

مقارنة مع شروحات فقهاء المسلمين في بيان معنى الوقف؛ والمتسمة بالدقة والتركيز؛ لا توجد تفسيرات واجتهادات معمقة في الفكر الغربي حول مسائل الوقف، وتبعاً لذلك افتقر هذا الفكر إلى أبواب محددة للتشريعات المطلوبة بشأن الوقف، ذلك أن فكرة الوقف لا تنتظم في منظومة قانونية واحدة، ولا يجدها الدارس في باب أو فصل قانوني مستقل؛ وإنما تتوزع الأمانات الوقفية الخيرية وتنتظم ضمن فعاليات القطاعات الخيرية الواسعة بمختلف نظمها القانونية والإدارية[2]، وبشكل عام يمكن تتبع تطبيقات الوقف في الفكر الغربي من خلال أربعة أشكال أساسية يمكن إجمالها كما يلي[3]:

٢-١- المؤسسة الوقفية: «foundation»: وردت الكثير من المفردات في القواميس الغربية التي تشير إلى أن الوقف هو مؤسسة مستقلة بذاتها؛ ولا تختلف كثيراً عن المؤسسات التقليدية الأخرى ، من أبرز هذه الألفاظ «**foundation**»، هذه الأخيرة لها معان مختلفة ما يهمنا هو مفهوم الوقف منها، حيث نجد في قاموس

---

(١) سامي بن إبراهيم السويلم: السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية مقال منشور في الموقع :www.alsuwailam.o-inet-net/nesdetails/economic-policy يوم: ٩/١٠/٢٠١١.

(٢) أسامة عمر الأشقر: تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الغربية، الأمانة العامة للأوقاف الكويت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص١٠.

(٣) ياسر عبد الكريم الحوراني، الغرب والتجربة التنموية للوقف ـ آفاق العمل والفرص المستفادة ـ المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤية المستقبلية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٦.

(ستراودز) أن عبارة «**foundation**» تقتضي وجود أموال مودعة أو مملوكة لشخصية معنوية ينفق من إيراداتها على أهدافها، فهي مؤسسة أو هيئة ذات شخصية مستقلة عن مؤسسيها تستعمل كأداة لتحويل أموال خاصة إلى الاستعمال في مصالح ومنافع ذات خير عام، وهي في العادة منظمة غير حكومية يديرها مجلس أمناء أو أوصياء أو مجلس إدارة تعتمد بالأساس على الأموال الخاصة التي يتبرع بها مؤسسوها؛ وتهدف إلى خدمة مقصد ذي منفعة عامة(١)، والمعنى نفسه ورد في قاموس أكسفورد كالتالي: «أي منظمة تؤسس من أجل توفير مال لغرض معين كبحث علمي أو صدقة»، وبناء على هذا يمكن أن نجمل العناصر المميزة لهذه المؤسسة فيما يلي(٢):

أ- العمل المؤسسي لإدارة الأموال الخيرية أو الوقفية ؛

ب- اللامركزية والاستقلالية بعيدًا عن الاندماج في أجهزة الإدارة الحكومية؛

ج- محدودية تبرعاتها من خلال فرد أو عائلة أو مؤسسة؛

د- أهدافها خيرية لصالح النفع العام للمجتمع في قطاعات التعليم والصحة ومختلف القطاعات التي تفيد الرخاء الاجتماعي ويمكن أن يتحقق من خلالها وصف الخيرية.

٢-٢- الأمانة الوقفية: عرف القانونيون مصطلح الأمانات (**trust**) على أنه «علاقة أمانة يعهد من خلالها شخص لشخص آخر الإشراف على مال مخصوص وذلك لمصلحة طرف مستفيد آخر»(٣)، ونتيجة لتنوع صور وأشكال الأمانات فقد تم

(١) منذر تحف: الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ، ص٦٠.

(2) Oxford advanced learner's dictionary of current English, oxford university press sixth edition, 2000, p:508

(٣) أسامة عمر الأشقر ، المرجع السابق ص٢١.

إفراد بعض الأمانات بمصطلحات خاصة؛ من ذلك الأمانات التي يتم حبسها لصالح وجوه البر العام أو ما يسمى الأمانات الخيرية العامة، وكذا الأمانات التي يعهد فيها المتبرع باستفادته واستفادة ذريته؛ وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالأمانات الخيرية الخاصة، وقريب من هذا هناك تعريف يقترب من مفهوم الوقف إلى حد بعيد في عدد كبير من القوانين والمراسيم التنفيذية الأمريكية، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١١٦٧ من القانون المدني لولاية نيويورك من سنة ١٨٦٥م وهي المادة الحاكمة إلى اليوم على أن «الوقف هو التزام ناشئ عن الثقة الشخصية الموضوعة في طرف والمقبولة من هذا الأخير تطوعًا في مصلحة طرف ثان»[(١)]، والملاحظ تاريخيًّا وكما يؤكده معظم الباحثين أن فكرة الأمانات الوقفية الخيرية كانت معروفة في العصور الوسطى؛ لكنها كانت في الغرب حكرًا على المؤسسة الدينية المتمثلة في الكنيسة آنذاك فهي الوحيدة صاحبة الحق في التصرف في الأمانات الوقفية وتوظيفها لأغراض تعليمية أو صحية ...إلخ، وفي القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر انتعش العمل الخيري في الغرب وتوسع نشاطه خاصة في بريطانيا؛ حيث أنشئت المؤسسات الخيرية من مدارس وجامعات ومستشفيات ...إلخ، كما عرفت هذه الفترة ظهور أشكال جديدة من الوقف مثل وقفيات الصكوك والأسهم الحكومية، ومع نهاية القرن التاسع عشر اتسعت فلسفة العمل الخيري وخرجت من إطارها الديني الضيق خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بظهور كبار الملكيات الوقفية مثل: **Andrew Carngie** «**D. Rokefller John**»[(*)]، والتي عرفت نجاحات كبيرة ومهدت لانتزاع الاعتراف الحكومي بأماناتهم الوقفية، والمطالبة بالتسهيلات الإدارية والضريبية[(٢)].

(١) بترمولان ، المرجع السابق ،ص٦٤

(*) وقفية (كارنجي) تأسست عام ١٩١١ ، أما وقفية (روكفلر) فتأسست عام ١٩١٣م.

(٢) أسامة عمر الأشقر ، المرجع السابق، ص ص١٣-١٦ (بتصرف).

٢-٣- المؤسسة غير الربحية: وهي شخصية اعتبارية لا تهدف للحصول على عوائد مادية، وقد تتخذ صورة مؤسسة تمارس أعمال خيرية بحتة أو نشاطات دينية وثقافية وغيرها(١)؛ حيث تتنوع أشكال هذه المؤسسات تنوعاً هائلاً، فالأرقام تشير إلى أن انتشار هذه المؤسسات يعد بالملايين(*)، و يبدوا أن مسمى المؤسسات اللاربحية (**organisation non profit**) ظهر كرد فعل على التركيز القوي للرأسمالية على عنصر الربح، كنظرة فلسفية أساسية للنظام الاقتصادي السائد.

٢-٤- صيغة الجمعية الخيرية (association): وهي التي يقوم بتكوينها عدد من الأشخاص، ويدفعهم إلى تأسيس الجمعية العمل الخيري أو خدمة فئة اجتماعية معينة، وهي تختلف عن صيغة المؤسسة الخيرية في أنها تعتمد في تمويل نشاطها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما فيها الحكومية(٢).

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، المرجع السابق ، ص٧ .

(*) بعض الدراسات تشير إلى وجود ٦ ملايين مؤسسة لا ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها مسجل منها: ١,٦٠٠,٠٠٠ مؤسسة عام ٢٠٠٤م.

(٢) البيومي إبراهيم غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٦٧.

ثانياً: البناء المؤسسي للقطاع الوقفي والتطوعي في النموذج الاقتصادي الأمريكي

جاء اختيارنا للنموذج الاقتصادي الأمريكي لأنه يتبوأ المكانة الأولى عالميًّا منذ فترة وإلى وقتنا الحالي ثم أنه يمثل قطب الرأسمالية العالمية، وأسباب أخرى تتعلق أساساً بإتاحة البيانات الإحصائية وتحيينها المستمر وهو جعلنا نهتم بهذا النموذج، والأمر المهم والملفت للنظر ما يشكله القطاع الثالث أو غير الهادف للربح من معادلة هامة في الاقتصاد الأمريكي؛ حيث يحتل حيزًا هامًا من الثروة القومية، ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، وقد يستغرب المطلع على الحجم الكبير للعمل الخيري الأمريكي والذي ينطوي تحت عدة مسميات يعبر كل مسمى عن حقيقة معينة فنجد[1]:

- المنظمات غير الحكومية **Non governmental organizations (NGO)**
- المنظمات غير الربحية **Non prohit organizations (NPO)**
- المنظمات الخيرية **Philanthropy organzations (PO)**
- القطاع المستقل **Independent Sector (IS)**

وتزداد هذه الغرابة حينما تتم مقارنة حجم العمل الخيري في الوطن العربي بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إن المنظمات الخيرية في كل أقطار العالم العربي لا تتجاوز مجموع المنظمات الخيرية ولايتين فقط من أمريكا؛ حيث تشير الأرقام أن القطاع الخيري والوقفي يضم أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ منظمة وجمعية معظمها قام على أساس ديني، ويؤكد عالم الإدارة الشهير «بيتر اف دراكر» الدور المهم لهذه المنظمات في الدائرة الاجتماعية والاقتصادية للبلد بقوله «وقليل من الناس

(١) محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ، ص ٣٣٨.

من يعرفون أن قطاع الهيئات التي لا تبغي الربح يعتبر أكبر صاحب عمل في أمريكا، ويعمل فيه واحد من كل اثنين من البالغين، وإجمالي عددهم يزيد عن ٨٠ مليون شخص متطوع لمدة خمس ساعات في المتوسط لكل أسبوع في مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير ربحية؛ وهو ما يعادل ١٠ ملايين وظيفة بأجر يعادل ١٥٠ مليار دولار أي ٥٪ من الناتج المحلي[١]، والملاحظ أن النمو في عدد المنظمات والجمعيات الوقفية والتطوعية ينمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح من ٥٪ إلى ٦٪ خلال العقد الأخير من الألفية الجديدة (٢٠٠٠- ٢٠١٠).

١- طبيعة الأصول الخيرية و الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرها

للوقوف على التكوين الاقتصادي للقطاع التطوعي والوقفي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ سوف نعتمد بالأساس على التقارير الدورية التي ينشرها المركز الوطني لإحصاء الأعمال الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية The national Center for charitable statistics المعروف اختصارًا: **NCCS**، والبيانات موجودة على الموقع الالكتروني: **www.nptrust.org/pgilanthropic/statistics**، وللإفادة نورد بعض الجداول والأشكال الواردة في آخر تقرير له لسنة ٢٠١١م.

البيان رقم ٠١: مساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات الوقفية في العمل الوقفي والتطوعي في: الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠١١

(١) المرجع نفسه، ص ٣٣٤، نقلا عن: بيترآف دراكر، كتاب الإدارة للمستقبل، ط٢، ١٩٩٨، ص ٣١٣.

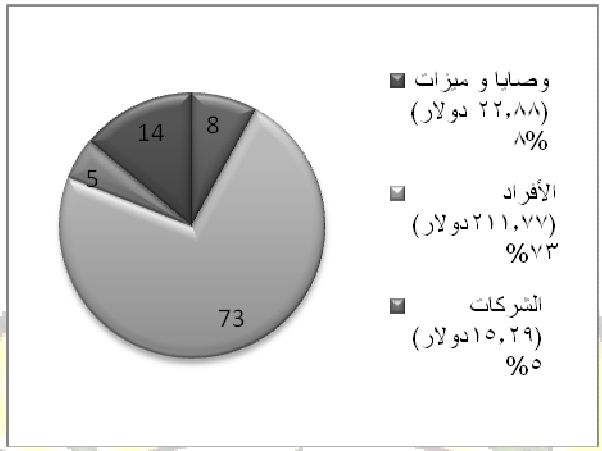

المصدر:

Giving USA2011, Giving USA – Foundation researched and written By the center on philanthropy Indiana University
www.nptrust.org/philanthropic-vesources/statistics/

واضح جدًّا من خلال الجدول أن أكبر مصدر للأعمال الخيرية يأتي في الفرد والأسر، ومثال ذلك ما قرره «وارن بافيت» الذي تبرع بـ ٣١ مليار دولار من ثروته للمؤسسة الخيرية «بيل وميلندا جينيتش» في أضخم عملية تبرع[١]، وفي مرتبة أخرى تأتي المؤسسات الوقفية و المانحة و أشهرها نوردها في الجدول التالي :

(١) عبد الرزاق ضيفي، المال العربي والعمل الخيري، مجلة العلم والإيمان، الجزائر، ع١١، يوليه ٢٠٠٧ ص ٢٥.

الجدول رقم (١): أشهر المؤسسات الوقفية المانحة في أمريكا

المؤسسة المانحة		مجموع الأصول (مليار دولار)
مؤسسة بيل وميلندا جيتس	Bill and mlinda gates foundation	29.2
مؤسسة فورد	The ford foundation	11.6
مؤسسة بول غيتي ترست	J- Paul.Getty Trust	9.6
مؤسسة روبرت وودجوستون	Robert wood johnson	9.4
مؤسسة ليلي	Lilly endownent	8.4

المصدر: www.nptrust.org

وحسب آخر الإحصائيات التي قام بها الصندوق الوطني للوقف التطوعي الأمريكي في ٢٠١٢م؛ فان أهم ما جاء فيه مايلي[١]:

* ٦٥٪ من الأسر الأمريكية يتطوعون بانتظام ؛
* المعدل السنوي لمساهمة الأسرة هو ٢٢١٣ دولار؛
* بلغت قيمة التطوع أكثر من ٢٩٨,٨٣ مليار دولار مع نهاية ٢٠١١م وهذا يعكس زيادة بـ ٣,٩٪ عن عام ٢٠١٠؛

✓ تمثل مساهمة القطاع الخيري ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ل ٢٠١٠م، ويشير التقرير أنه سيتم بذل ٦,٦ ألف مليار دولار إلى ٢٧,٤ ألف مليار دولار من

(1) www.nptrust.org/philanthropic-resources- statisties-2012

الوصايا الخيرية بين عامي ١٩٩٨-٢٠٥٢، وقد يبلغ إجمالي المساهمات الخيرية للفترة نفسها تقديرات تتراوح بين ٢١,٢ ألف مليار دولار إلى ٥٥,٤ ألف مليار دولار.

✓ في عام ٢٠١٠ بلغت قيمة الاشتراكات ل: ١٤٠ مؤسسة خيرية عبر الانترنيت حوالي ١٢ مليار دولار مقابل ٨٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩.

✓ في عام ٢٠١١ كان هناك ما يقارب من ١,٠٨٠,١٣٠ من المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية أي بانخفاض ١٥٪ عن ٢٠١٠؛

✓ في ٢٠١١ ما يقارب من ٣٥٥٠٠٠ جمعية خيرية قامت على أساس ديني؛

✓ عدد المؤسسات الوقفية تضاعف ٢٤٢٪ منذ عام ١٩٨٠ ،ونحو ٣٣,٦٪ منذ عام ٢٠٠٠ ، وبنحو٦٪ منذ ٢٠٠٥؛

✓ يوظف القطاع التطوعي أكثر من ١٠,٢ مليون شخص أي ما يعادل ٦,٦٪ من حجم قوة العمل بأمريكا؛

✓ في عام ٢٠٠٩ تطوع حوالي ٦٣,٤ مليون فرد أمريكي، والقيمة الدولارية للتطوع في الساعة هي ٢٠,٨٥ دولار، وقدر العدد الإجمالي لساعات التطوع بـ: ٨,١ مليار، أي ما يعادل ١٦٤ مليار دولار وتوزعت أنشطة المتطوعين بين جمع للتبرعات بـ: ٢٦,٦٪، وجمع وتوزيع المؤونات بـ: (٢٣,٥٪)، والخدمات العامة كالنقل بـ: ٢٠,٥٪ والدروس الخصوصية والتدريس بـ: ١٩٪.

٢- مصادر واستخدامات العائدات الوقفية والتطوعية في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية: إن تعدد مصادر الدخل للمؤسسات التطوعية أتاح لها التوغل في كامل المنظومة الاقتصادية الأمريكية وهو ما يمكن استنتاجه من البيانات الحديثة لمصادر العائدات الوقفية والتطوعية وكذا مجالات استخدمها.

٢-١- **مصادر العائدات الوقفية والتطوعية في** الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن إحصاء هذه المصادر من البيانات الواردة أدناه:

الجدول رقم (٢): مصادر الدخل للجهات الخيرية العامة في

الولايات المتحدة الأمريكية **سنة٢٠١١**

مصدر الدخل	النسبة
رسوم الخدمات والسلع الخاصة	٤٥,٥٪
رسوم الخدمات و السلع الحكومية	٢٤,٣٪
مساهمات خاصة	١٢,٤٪
منح حكومية	٨٪
عوائد الاستثمار	٧٪
مداخيل أخرى	٢,٨٪

المصدر:

The nonprofit sector in brief, 2011, urban institute national center for non profit statistics. www.nptrust.org

ما يمكن قراءته من هذا الجدول أن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الأمريكية استطاعت إلى حد كبير تعبئة موارد القطاع الخاص نحو القطاع الخيري، وكأن للقطاع الخاص أفرادًا ومؤسسات ما يسمى حديثًا بالمسئولية الاجتماعية، وهذه التعبئة لموارد القطاع الخاص لم تكن فقط إجبارية عن طريق فرض الرسوم على السلع و الخدمات الخاصة؛ وإنما ما يهمنا هو التعبئة الطوعية والتي تمثل مساهمة هامة في القطاع الخيري

والتطوعي والذي تتوزع مساهماته حسب معدلات الوقت التطوعي كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): توزيع معدلات الوقت التطوعي في

الولايات المتحدة الأمريكية **لسنة ٢٠٠٩**

مجال الخدمة التطوعية	النسبة
الرعاية والخدمات الاجتماعية	٢٤٪
المساعدة الإدارية	٢١,٧٪
مجالات أخرى	٢٠,٢٪
خدمات السفر والنقل	١٠,٨٪
محاضرات اجتماعات وتدريب	١٠,٦٪
بناء صيانة، نظافة	٦,٦٪
أداء ونشطات ثقافية	٥,٤٪
الصحة عمومية والسلامة	٠,٤٪

المصدر:

Bureau of labor stat istics, American time use servey 2010, www.urban.org

يعطي لنا البيان فكرة واضحة حول مساهمة القطاع الخيري والوقفي في تغطية مجالات وخدمات حيوية في المجتمع الأمريكي.

٢-٢- استخدامات العوائد الوقفية والتطوعية في مجلات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية: الجدول الآتي يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع بشكل أوضح في الميادين الرئيسية للتنمية لسنة ٢٠١١ كما يلي:

الجدول رقم (٤) المجالات الرئيسية المدعومة من مساهمات القطاع الوقفي والتطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١١.

مجال الدعم والمساهمة	المبلغ بالمليار$	النسبة المئوية للمساهمة
المجالات الدينية	١٠٠,٦٣	٣٥٪
المجالات التعليمية	٤١,٦٧	١٤٪
المنح الوقفية	٣٣,٠٠	١١٪
المجالات الإنسانية	٢٦,٤٩	٩٪
المجالات الصحية	٢٢,٨٣	٨٪
خدمات المجتمع العامة	٢٤,٢٤	٨٪
المساعدات الدولية	١٥,٧٧	٥٪
مؤسسات الفنون والثقافة والخدمات الإنسانية	١٣,٢٨	٥٪
البيئة	٦,٦٦	٢٪
أخرى	٨,٧٢	٣٪
المجموع	٢٩٠,٨٩	١٠٠٪

المصدر : Giving .USA 2011, Giving USA foundation

إن تحليل البيانات يشير إلى ما يلي:

- أن كل المجالات الحيوية للتنمية بكل أبعادها هي من أهداف القطاع الخيري في الولايات المتحدة ؛
- اعتلاء المجالات الدينية لمساهمات المنظمات اللاربحية يؤكد التلازم القائم بين العامل الديني والعمل التطوعي والوقفي كمحفز له؛
- تشكل الوقفيات على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات ـ حسب الترتيب ـ أهمية تالية للمجالات الدينية، وقد لا تخرج في معظمها عن تحقيق الهدف الأول ودوافعه[1]، وهي تشكل في معظمها مجالا مهما للإنفاق الخدمي وإشباعه، ويمكن تفسير الاهتمام بهذه المجالات في النقاط التالية:

أ- في مجال المؤسسات الدينية: رغم أن الجذور الحديثة للوقف الخيري في البلاد الغربية لأهداف دينية يعود لعمليات التبشير، والتي ازدهرت خاصة أثناء الحملات الصليبية الاستعمارية الحديثة؛ خاصة بعد القرن السابع عشر؛ غير أن النمو والتوسع الكبير حدث في القرن العشرين يكفي أن نشير إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها خصصت أوقاف للكنائس و الجمعيات الدينية سنة ٢٠٠٣ بلغت ٦٨ مليار دولار، وهي تمثل ٣٦٪ من حجم تبرعات المجتمع الأمريكي هذه السنة، وهو ما يظهر حقيقة الحجم الوقفي الهائل من نصيب الفرد الأمريكي في القطاع الديني، أما في سنة ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد الكنائس المسجلة ١٦١١٤١ كنيسة استلمت ٤٪ منها فقط مبالغ وقفية تصل إلى ٧٩ مليار دولار، كما أن لديها أصولاً ثابتة تقارب ٨٨ مليار دولار وبذلك فإن الأوقاف المخصصة للمجال الديني في الولايات المتحدة

(١) محمد بن عبد الله السلومي، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

الأمريكية تزيد على ثمانية أضعاف تلك المخصصة للمدارس، ونحو ٢٦ ضعفًا عن أوقاف المستشفيات، ولهذا الحجم الوقفي ما يبرره منها الحرية الدينية وتعدد المعتقدات في المجتمع الأمريكي والدور الهام للكنيسة في دمج المجموعات الدينية الجديدة وجذبها نحو المعتقدات النصرانية فضلاً عن المساهمة الهامة للكنيسة في إعداد الخطط التبشرية الخارجية(١).

ب- مجال الخدمة التعليمية: تقوم المؤسسات الوقفية والتبرعية في الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل القطاع التعليمي بمختلف مراحله الدنيا والعليا؛ حيث أصبح ينافس حتى القطاع الحكومي في تقديم الدعم لهذا المجال الحيوي، خاصة في ظل تزايد مشكلات التعليم الحكومي من حيث قلة الكفاءة وضعف مستوى التحصيل، ولذلك فإن أهم البدائل المطروحة هو الاعتماد على التعليم الذي يقوم به القطاع الوقفي والتطوعي بسبب النجاح الذي حققه(٢)، وعند الوقوف على بعض البيانات الخاصة بأصول وأوقاف بعض الجامعات في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ندرك أهمية الأوقاف العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية فهي بمثابة موازنات كاملة لبعض دول العالم الثالث كما هو مبين في الجدول التالي:

(١) نعمت عبد الطيف مشهور، الوقف الخيري ودوره في تغطية أوجه الإنفاق الخدمي في الدولة الإسلامية والغربية، المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية ـ الوقف الإسلامي «اقتصاد، إدارة، بناء وحضارة» الجامعة الإسلامية ٢٠٠٩م/ ١٤٣٠هـ، ص ٧٢٤.

(٢) كمال منصوري، الجامعة الوقفية بين التطبيق التاريخي والتجارب الغربية المعاصرة (أمريكا نموذجاً)، الملتقى الدولي السابع حول الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار ـ الجزائر ـ ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م، ص ١١.

الجدول رقم (٥): نمو الأصول الوقفية للجامعات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨.

الترتيب	مؤسسة التعليم العالي (جامعة، معهد..الخ)	قيمة الأصول الوقفية بالمليار دولار					معدل النمو السنوي	معدل النمو التراكمي٪
		١٩٨٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨		
١	جامعة هارفارد-ماسشيوستش	٣,٤	٢٥,٤٧	٢٨,٩١	٣٤,٦٣	٣٦,٥٥	١١	٩٠٨
٢	جامعة ييل - كنكتكت	١,٧٤	١٥,٢٢	١٨,٠٣	٢٢,٥٣	٢٢,٨٧	١٢,٢	١١٩٥
٣	جامعة ستانفورد - كاليفورنيا	١,٥	١٢,٢٠	١٤,٠٨	١٧,١٦	١٧,١٦	١١,٦	١٠٤٢
٤	جامعة برينستون	١,٩٣	١١,٢٠	١٣,٠٤	١٥,٧٨	١٦,٣٤	١٠	٧١٦
٥	جامعة تكساس - تكساس	٢,٥	١١,٦١	١٣,٢٣	١٥,٦١	١٦,١١	٨,٦	٥١٧
٦	معهد ماتشوستس للتقنية (MIT)	٠,٩٧	٦,٧١	٨,٣٦	٩,٩٨	١٠,٠٦	١١,١	٩٢٧
٧	جامعة ميشجان - ميشجان	-	٤,٩٣	٥,٦٥	٧,٠٩	٧,٥٧	٦,٣٠	١٢٧
٨	جامعة نورث ويست	-	٤,٢١	٥,١٤	٦,٥٠	٧,٢٤	٥,٧٤	٧٣
٩	جامعة كولومبيا نيويورك	-	٥,١٩	٥,٩٣	٧,١٥	٧,١٤٧	٦,٣٥	٨١
١٠	جامعة تكساس (A-M)	-	٤,٩٦	٥,٦٤	٥,٥٩	٦,٦٥	٥,٧٠	٨٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على:

- أسامة بن صادق طيب، عصام بن حسن كوثر، تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، www.partnership-forum-org/Research

- محمد جميل جهاد ودويكات، دور الجامعات الفلسطينية في العمل الاستثماري الهندسي مؤتمر العمل الاستثماري الهندسي الاستثماري الثالث، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩ ، ص ١٣.

أول ما يمكن التوقف عنده عند تحليل بيانات الجدول هو معدلات النمو العالية التي حققتها الأصول والوقفيات التي تملكها الجامعات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ، فمعدلات النمو كانت كبيرة، وهو مؤشر يوحي بالإدارة الاحترافية لتلك الأصول، كما أن هناك علاقة طردية بين حجم الوقف والعوائد المحصلة منه، والملاحظ أن الجامعات الخاصة تمتلك وقفيات ضخمة مقارنة بنظيراتها الحكومية؛

وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الجامعات الخاصة بالسعي وراء الحصول على وقفيات خيرية باعتبارها مصدرًا مهمًّا من مصادر دخلها[1]، وكمثال على هذه الوقفيات سنهتم بتحليل وقفية جامعة هارفارد الأمريكية التي تتربع على القمة منذ عدة سنوات من حيث قيمة أصولها الوقفية التي بلغت في ٢٠٠٨ أكثر من ٣٦,٥ مليار دولار، وتديرها شركة مملوكة بالكامل للجامعة « Harvard mangement» تم إنشاءها في ١٩٧٤م، وتتوزع محافظها الاستثمارية على ١٢ قطاعًا في السوق الأمريكية وأسواق الدول الناشئة بعضها ذات عوائد ثابتة كالسندات والأوراق المالية وأخرى متغيرة كالسلع والعقارات والزراعة، والأصول التي تديرها الشركة ليست محفظة واحدة بل نحو ١١ ألف محفظة أو صندوق؛ بعضها مشروط لتمويل برامج بحث محددة ؛ والبعض الآخر لكراسي الأستاذية في مجالات محددة.

في العادة يتم تخصيص ٥٪ من عوائد الاستثمار التي تحققها الشركة سنويًّا للمساهمة في ميزانية الجامعة التشغيلية، والفائض يعاد استثماره من قبل الشركة لتعزيز أصول المحفظة الاستثمارية وتعويض الفارق نتيجة للتضخم أو الانكماش الاقتصادي، ومثلت التوزيعات النقدية التي وزعتها الشركة عام ٢٠٠٨ نحو ثلث الموازنة لجامعة هارفارد أي حوالي ١,٦ مليار دولار، ومن اللافت أن اعتماد جامعة هارفارد على عوائد الأرباح الاستثمارية أخذ اتجاهًا تصاعديًّا؛ حيث نمت مساهمتها في موازنتها التشغيلية من ٢١٪ عام ١٩٩٧م إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٨م، ساعدها على ذلك نمو إجمالي قيمة أصول الشركة مما ترتب عليه زيادة في العوائد التي تحصل عليها الجامعة، فقد تمت عوائد الجامعة المتحصلة من الشركة الاستثمارية خلال الفترة من

(١) ريهام أحمد محروس خفاجي، المرجع السابق، ص ٦٧.

٢٠٠١-٢٠٠٨ من ٦١٥ مليون دولار إلى ١,٦ مليار دولار أي بنسبة ١٦٠٪ ـ وهو ما أتاح للجامعة تقديم خدمات تعليمية أحسن[١]، حيث إنه توجد علاقة بين أداء الجامعات وشهرتها العلمية وبين وجود أوقاف داعمة لها حيث تستخدم إيرادات الأوقاف فيما يلي[٢]:

- ✓ * تخفيف العبء على الميزانية الخاصة بالجامعة؛
- ✓ * استقطاب متخصصين وخبراء للكراسي متميزين أكاديمياً؛
- ✓ * خفض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس؛
- ✓ * استقطاب طلبة ممتازين عن طريق المنح الجامعية؛
- ✓ * تطوير المرافق الجامعية خاصة بوجود المكتبات الوقفية.

أمر أخير لا يمكن إغفاله في الاستثمارات الوقفية للجامعات الأمريكية فهي كغيرها معرضة للمخاطر؛ فعلى سبيل المثال تآكلت قيمة المحافظ الاستثمارية للجامعات جراء الأزمة الاقتصادية العالمية فخسرت جامعة ييل (yale) بحلول ديسمبر ٢٠٠٨ نحو ٢٥٪ من قيمتها ،وهو ما يمثل ٥,٥ مليار دولار، كذلك الأمر بالنسبة لجامعة هارفارد التي خسرت محفظتها ٢٢٪، وهو ما يمثل ٨,١٪ مليار دولار لكن الإدارة الكفوءة وتوزيع الاستثمارات على عدد من القطاعات ساعد على تقليل أو تحجيم تلك المخاطر وولدت قناعة لتنمية الموارد الذاتية على المدى الطويل[٣].

(١) محمد جميل جهاد دويكات، دور الجامعات الفلسطينية في العمل الاستثماري الهندسي مؤتمر العمل الاستثماري الهندسي الاستثماري الثالث، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩م، ص ١٢.

(٢) أسامة بن صادق طيب، عصام بن حسن كوثر تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي، www.partnership-forum-org/Research، ص٤٠.

(٣) محمد جميل جهاد ، المرجع سابق، ص ١٣.

٢-٣ مجال الخدمات والرعاية الصحية: يحظى القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة متميزة، فليس غريباً أن يعتبر الديمقراطيين تمرير قانون الرعاية الصحية الجديد في الكونجرس سنة ٢٠١٢ انتصاراً تاريخياً، بل الأكثر من ذلك أن يشكل هذا القطاع المحور الأساسي لبرنامج الرئيس الأمريكي الحالي، والذي راهن على ضمان التأمين الصحي ل: ٤٠ مليون أمريكي وهو ما يعادل ٢٠٪ من السكان في برنامجه الرئاسي، ومن هنا لنا أن نتساءل هل يغيب في دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية نظام حكومي للتأمين الصحي؟، والحقيقة أن الحكومة الأمريكية لا تؤمن صحيًّا إلا على موظفيها فقط من مدنيين وعسكريين، وهو ما يعني أن نسبة معتبرة من المستشفيات ومراكز الأبحاث الطبية يتم تمويلها من القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتطوعي، والأرقام تشير أن النسبة التي يغطيها هذا الأخير وصلت في ١٩٨٩ إلى ٥٦٪؛ حيث نجد أن عدد المستشفيات الخيرية يساوي ثلاث أضعاف عدد المستشفيات التجارية، وهي تحتوي على أكثر من خمسة أضعاف عدد الأسرة الموجودة في المستشفيات التجارية، كما هو مبين في الجدول التالي[١]:

(١) منذر قحف ، المرجع السابق، ص ٤٤.

الجدول رقم (٦) توزيع المستشفيات في الولايات المتحدة حسب مصادر تمويلها (١٩٨٩)

نوع التمويل	المستشفيات		الأسرة		مجموع النفقات	
	العدد	النسبة٪	العدد (ألف)	النسبة ٪	المبـــلغ (مليار دولار)	النسبة ٪
خيري	٣٤٢٧	٥١٪	٦٧٢	٥٦٪	١٣٩,٧	٦٥٪
حكومي	٢١٥١	٣٢٪	٣٦٩	٣٣٪	٥٣,٧	٢٥٪
تجاري	١١٤٢	١٧٪	١٣٢	١١٪	٢١,٥	١٠٪
المجموع	٦٧٢٠	١٠٠٪	١٢٠٠	١٠٠٪	٢١٤,٩	١٠٠٪

المصدر : منذر قحف، الوقف الإسلامي ، مرجع سابق ، ص٤٤.

وقد تضاعف عدد المستشفيات غير الربحية التي تخرج عن عمل الحكومة الفيديرالية إلى ٦١٩٩ مستشفى مسجلة ،وتجاوزت التبرعات الخيرية ل :٧٩٪ منها ٤٧٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ ؛ بينما بلغت أصولها الثابتة ٤٣٥ مليار دولار؛ وذلك لتغطية أفراد المجتمع الأمريكي جمعياً، حيث وكما سبقت الإشارة إليه فإن الخدمة الصحية الحكومية تقتصر على الموظفين الحكوميين[١]، وليس جانب القصور ينحصر في الوفرة والعدد بالنسبة للقطاع الحكومي، وإنما يتعداه إلى انخفاض إنتاجية الدولار المنفق في هذا القطاع بسبب العيوب والأمراض المعروفة في الإدارة الحكومية؛ من حيث انعدام الوازع والدافع للعمل ومصاعب الروتين والبيروقراطية[٢].

(١) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص٧٥٥.
(٢) منذر قحف، المرجع السابق، ص ٤٤.

الخاتمـــة

إن التغيرات الاقتصادية العالمية المشككة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية العامة؛ وما نتج عن هذا التحول من حيث تراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية لفئات عريضة في المجتمع لم تواكب تغيرات السوق العالمي، قد فرض على الدول الاهتمام بقطاع ثالث يعالج هذا الاختلال ممثلاً في القطاع الوقفي التطوعي؛ حيث تنامى الاهتمام بهذا الأخير، وأصبح رقما مهما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الدول المتقدمة ،فجدير بالذكر أن أمريكا ودول أوربا و بعض دول آسيا تعمل على دعم القطاع الخيري كشريك للقطاع الحكومي في عملية التنمية؛ إذ يمتلك القطاع الخيري جامعاته، ومراكز بحوثه ومستشفياته ومدارسه وشركاته الاستثمارية، ليقوم بكبح جماح القطاع الحكومي وسد ثغراته من جهة، والحد من جشع القطاع الخاص من جهة أخرى، وقد اتسع العمل بهذا القطاع في ظل الدولة الحديثة في عدد من الدول المتقدمة تحت عدة مسميات، ولكل اسم دلالة معينة منها: ـ القطاع المستقل، قطاع المنظمات غير الربحية ـ قطاع المنظمات غير الحكومية ـ القطاع الخيري ـ القطاع الثالث...إلخ، وقد حققت التجارب الغربية نجاحات كبيرة كما بينته البيانات لهذا القطاع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أضحى أحد المكونات الهامة في المعادلة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد.

ما يمكن قوله كذلك بالنسبة لتجربة القطاع الوقفي والتطوعي في البلدان الغربية أن حالة التفوق الغربي في هذا الميدان؛ ليس مرده حالة التقدم المادي والتقني، كما يتبادر إلى الكثيرين؛ بل يتعداه إلى دوافع حضارية وفنية أخرى تنسجم والنمط

الاقتصادي والاجتماعي المطبق في هذه البلدان، والتي شكلت حافزاً مهما لتطور هذا القطاع، وهو ما يغيب ربما حاليًّا في تجارب القطاع الوقفي في الوطن العربي في إطار الدولة الحديثة؛ حيث أضحى الواقع الحديث للأوقاف في الوطن العربي يعاني من غياب البعد المجتمعي والتفاعل الحضاري.